مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٧

الجزء الثاني

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522 – 3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٤ م

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: **www.alsalam.edu.iq**
٥-البريد الالكتروني: **journal@alsalam.edu.iq**

المراجعة اللغوية:

١. أ. د. محمد صنكور / اللغة العربية
٢. كاطع نعمة رسن / اللغة الإنكليزية.

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:

جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 – 2522) (ISSN).

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. محسن عبد علي الفريجي/ Muhsin abd ali alfariji
أستاذ دكتور/ علوم جغرافية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٢. كامل علي الويبة/ Kamil ali alwayabuh
أستاذ دكتور/ علوم تاريخ/ جامعة بنغازي/ ليبيا

٣. عبد الله بلحاج/ Abd allah bilhaj
أستاذ دكتور/ لغة عربية/ جامعة سوسة/ تونس

٤. حنان صبحي عبد الله/ Hanan Subhi abdullah
أستاذ دكتور/ تخطيط ستراتيجي/ مركز البحوث/ بريطانيا

٥. رائد يوسف جهاد العنبكي/ Raed Youssef jihad
أستاذ دكتور/ فلسفة أصول الدين/ الجامعة العراقية/ العراق

٦. شوقي علي ابراهيم الآلوسي/ Shawqi ali ibrahem
أستاذ دكتور/ قانون دولي عام/ كلية السلام الجامعة/ العراق

٧. صبيح كرم زامل موسى الكناني/ Sabih Karam Zamil
أستاذ دكتور/ إدارة تربوية/ كلية السلام الجامعة/ العراق

٨. عبدالله هزاع علي الشافعي/ abdullah Hazzaa ali
أستاذ دكتور/ دكتوراه علم النفس الرياضي/ كلية السلام الجامعة

٩. عبد الحليم محيسن جاسم/ abdulhakim mhesen jasim
أستاذ دكتور / دكتوراه وراثة

١٠. إبراهيم راشد الشمري/ Ibrahim Rashid Al-Shammary
أستاذ مساعد دكتور/ دكتوراه إدارة أعمال تنمية بشرية/ كلية السلام الجامعة

١١. يوسف نوري حمه باقي/ Yousuf Noori Hama Baqi
أستاذ مساعد دكتور/ دكتوراه فلسفة شريعة الإسلامية/ جامعة بغداد– كلية العلوم الإسلامية

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد السابع عشر من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة.

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ كتاب قبول النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها. سواء قُبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي من داخل العراق، و(١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية **www.iasj.net**

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (**office word 2010**) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد، وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A4**).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) **Bold**.

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) **Bold**.

٩. تكتب جهة انتساب المؤلف بحجم خط (١٢) **Bold**.

١٠. يكتب عنوان البريد الإلكتروني بحجم خط (١٢) **Bold**.

١١. يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) **Bold**.

١٢. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (١١) **Bold**.

١٣. جهات الانتساب تُثبت كالآتي: (القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد).

١٤. تكتب البحوث بنوع خط (**Simplified Arabic**) للغة العربية، وبخط نوع (**Times New Roman**) للغة الإنكليزية وبحجم خط (١٤).

١٥. مسافة الحواشي الجانبية (٢, ٥٤) سم، والمسافة بين الأسطر (١, ١٥) سم.

١٦. على الباحث اتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

١٧. تعتمد المجلة صيغة (**ApA**) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.

١٨. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (**Turnitin**) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم، التثّبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوِّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوِّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوِّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصّل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التّحرير في حال رغب المقوِّم في مناقشة البحث مع مقوِّم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوِّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدّة تقويمه.
١٣. يبلّغ المقوِّم رئيس التحرير في حال تبيّن للمقوِّم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوِّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوِّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية العلمية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١٥	م.م. سحر ماهود محمد	المتبنيات الاجتماعية في البرامج الحزبية اللبنانية قبل الاستقلال	٥٣٧ - ٥٨٤
١٦	م.م. إيمان هيثم عبد علي	سمات الشخصية الصالحة والايجابية في ضوء النصوص القرآنية	٥٨٥ - ٦١٤
١٧	م.م. ناموس حميد عبد	أهمية التخطيط السياحي في تنمية الطلب على الخدمات السياحية / دراسة وصفية	٦١٥ - ٦٤٦
١٨	م. م. علي ضياء ربيع - م. م. غادة صفاء جبار	الدور الجيو - اقتصادي للدولة في تحديد السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٧: قطر إنموذجًا	٦٤٧ - ٦٨٦
١٩	م.م. رفيف أياد حسن عبد الله	التدفقات النقدية غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية - الاتجار بالنفوذ/ لبنان إنموذجًا	٦٨٧ - ٧١٦
٢٠	م.م. عبد الرحمن ياسين عبد الرحمن	جريمة القتل العمد مقارنة بالفقه الإسلامي	٧١٧ - ٧٥٢

٢١	الباحثة: سارة حكمت عبدالله فرج – أ.م.د. مصطفى كاظم محمود	المقاصد الضرورية لحفظ النفس وتطبيقاتها في كتاب عمدة الأحكام للإمام عبد الغني المقدسي	٧٥٣ – ٧٧٢
٢٢	للباحثة سعاد جاسم محمد رمضان – إشراف: الدكتور عمر نواف موسى	حكاية المذهب بين الإمامين الماوردي والجويني في الوضوء وأثرهما في المذهب الشافعي	٧٧٣ – ٨٠٨
٢٣	الباحثة: تمارا عامر أحمد حمود – بإشراف أ.د. محمد جاسم محمد	اختيارات أحمد البعلي في مسالك العلة في كتابه الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير	٨٠٩ – ٨٣٠
٢٤	الباحث: مشتاق محمد عبد – بإشراف الدكتور عبد الحميد الصباغ	دور كفاية رأس المال في تحسين الكفاءة المالية للقطاع المصرفي	٨٣١ – ٨٦٨
٢٥	الباحث وائل عسل عبد الفلاحي بإشراف د. عقبة صباغ	التمكين الإداري ودوره في رفع كفاءة الأداء الوظيفي	٨٦٩ – ٩١٢
٢٦	الباحث: عز الدين صباح صالح – أ.د.صهيب محمد ناصر	أحكام الجزية بين الخراج والأموال / دراسة مقارنة في المحتوى	٩١٣ – ٩٤٨

٢٧	الباحث: سعد أحمد فرحان – أ.م.د. أحمد خالد محمود	التقعيد بالتمثيل في أدوات نصب الفعل المضارع عند ابن معط (ت:٦٢٨هـ) وابن الخباز (ت:٦٣٨هـ) في شرح الدّرّة الألفيّة	٩٤٩ – ٩٨٨
٢٨	الباحث: ضياء محمود عبود – بإشراف: أ.م.د. ابراهيم جليل علي	الاختيارات الفقهية لابن الفرس الأندلسي (ت:٥٧٩هـ) في الهدي في الحج في كتابه أحكام القرآن / دراسة مقارنة	٩٨٩ – ١٠٠٨
٢٩	محمود طارق هادي الطائي – بإشراف أ.م.د. أحمد عليوي حسين	منهج الخطيب الشربيني في الاستدراك في كتابه البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع	١٠٠٩ – ١٠٣٤
٣٠	م.د. سحر محسن عبود	دور الهيئات الرقابية المستقلة في مكافحة الفساد / نماذج مختارة	١٠٣٥ – ١٠٨٢

التدفقات النقدية غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية - الاتجار بالنفوذ/ لبنان إنموذجًا

Illicit cash flows to and from regional countries - influence trafficking/Lebanon as a model

اعداد

م.م. رفيف أياد حسن عبد الله

Asst. Teacher. Rafeef ayad hassan

علوم سياسية/ علاقات اقتصادية دولية

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

rafif.ayad@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

على مدى السنوات الخمس الماضية، اتسع نطاق المعاملات غير المشروعة بين الدول وتوسعت توسعا كبيرا، من حيث الحجم والنطاق على السواء، مما شكل تحديات جديدة لسيادة القانون والتنمية المستدامة وحتى الديناميكيات الأمنية. مع تمركز إنتاجها الراسخ لتلك التعاملات بشكل كبير في المناطق التي يسيطر عليها بعض الانظمة التي تكون بحاجة إلى تلك التعاملات من اجل دعم اقتصاداتها ، حيث عملت الكثير من الدول الاقليمية لتكون مصدرا ومستوردا للتعاملات غير المشروعة وأضحت تلك المعاملات كمصدر دخل بديل لتلك الانظمة السياسية الذي تعاني من ضائقة مالية وخاضعه للعقوبات وأداة للتأثير على المسرح الدبلوماسي. وقد استفادت الكثير من الانظمة الاقليمية من وكالتها في التجارة وشبكات التهريب العنيفة عبر الحدود وتنسيقها اللامتناهي مع الجهات الفاعلة التابعة له لتحقيق أهدافه المتمثلة في تطبيع العلاقات معه إقليميا ومنح التنازلات (الاتجار بالنفوذ). ومع ذلك، فقد تعرضت جهود تلك الانظمة هذه لضغوط مع زيادة مطالب الجيران الإقليميين للحد من تدفق تلك التعاملات غير المشروعة باختلاف انواعها والقدرة على الحظر.

وانطلاقا من اكتسابها الخبرة في التعامل غير المشروع بدأت تلك الانظمة عبر المنتجون والمهربون المتحالفون معها ومع الأجهزة الأمنية للأنظمة المستقبلة، مدفوعين بالحفاظ على أرباحهم كبيرة الحجم، فقد ذهبوا في تحديد طرق وأسواق جديدة خارج وجهاته الرئيسية ونتيجة لذلك، أنشأت الشبكات الإجرامية طرق عبور جديدة عبر الدول الاقليمية، بل وأنشأت نقاطا في مختلف انحاء العالم.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية غير المشروعة، الاتجار بالنفوذ، الأموال غير المشروعة، الفساد.

Abstract

Over the past five years, the scope of illicit transactions between states has expanded and expanded significantly, both in size and scope, posing new challenges to the rule of law, sustainable development and even security dynamics. With its well-established production of these transactions largely concentrated in areas controlled by some regimes that need these transactions in order to support their economies, many regional countries have worked to be a source and importer of illicit transactions, and these transactions have become an alternative source of income for those political systems that suffer from Financially strapped, subject to sanctions, and an instrument of influence on the diplomatic stage. Many regional regimes have benefited from their agency in trade, violent cross-border smuggling networks, and their endless coordination with the actors affiliated with them to achieve their goals of normalizing relations with them regionally and granting concessions (trafficking in influence) , However, the efforts of these regimes have come under pressure with the increasing demands of regional neighbors to limit the flow of these types of illicit transactions and the ability to prohibit them.

Based on their acquisition of experience in illicit dealing, these systems began, through producers and smugglers allied with them and with the security services of the receiving systems, motivated to maintain their large profits. They went on to identify new routes and markets outside their main destinations. As a result, criminal networks established new transit routes across countries. Regional, and even established points in various parts of the world.

Keywords : illicit cash flows, trafficking in influence, illicit money, corruption

المقدمة

لقد عانت دول العالم من ظاهرة التدفقات غير المشروعة من وإلى دولها من دول الجوار الاقليمي وباتت هذه الظاهرة تشكل تحدي أمام أغلب دول العالم حيث ان التدفقات النقدية غير المشروعة هي من أكبر المشكلات.

إن التدفقات النقدية غير المشروعة هي من أكبر المشكلات التي تواجه التنمية الادارية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة في أي دولة وقد عانت لبنان كغيرها من دول العالم من مشاكل الفساد الاداري والمالي والذي انعكست أثاره على كافة نواحي الحياة، ومن اشكال الفساد هي الاتجار بالنفوذ والذي يعني الاستفادة من السلطة وقدرة التأثير بصورة غير قانونية وغير شرعية للحصول على منفعة مادة أو معنوية أو أي غاية اخرى لمصلحة الفاعل، وان ظاهرة الاتجار بالنفوذ باتت واضحة في لبنان وبالتأكيد ان الاحساس بعدم المسؤولية والعدالة والتفاوت الطبقي والتمييز في الخدمات والمنافع لصالح الفئات مع عوائلهم واقاربهم تؤدي إلى تولد الاحقاد والظلم الاجتماعي والذي بدوره يعد من الآفات الخطيرة أذ يعمد بعض من هؤلاء إلى استغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية وفي الكثير من الاحيان تتحقق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة ومما يهدد المجتمع بالانهيار الذي يدفع القيام بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي حدثت في لبنان والتي هي تعبيرا عن انعدام العدالة والمساواة واستشراء الفساد والمنتفعين.

إن ظاهرة الفساد وباء يتخلل الانشطة العامة والخاصة ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية لمعظم الدول وبمختلف الانظمة والميول الفكري المذهبي، ويمكننا القول أن التدفقات النقدية غير المشروعة بصورة عامة والاتجار بالنفوذ بصورة

خاصة تعد أحد أعمدة الفساد الذي يحث الحكومات بصورة عامة ولبنان بصورة خاصة للتصدي له محاربته إذ أن الفساد يقوض الديمقراطية وسيادة القانون ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ويسمح للجريمة المنظمة والارهاب أن يزدهر.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ظاهرة التدفقات النقدية غير المشروعة وعدم توافر مراجع فعالة عن مكافحة التدفقات النقدية غير المشروعة والاتجار بالنفوذ، بذلك يسعى البحث إلى دراسة وتحليل وتحديد ظاهرة الاتجار بالنفوذ التي تواجه أغلب دول العالم وبما فيها الدول الاقليمية ومنها لبنان.

هدف البحث: يهدف البحث للوقوف على ماهية التدفقات النقدية غير المشروعة، وكيفية التخلص من ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي يواجه المؤسسات الحكومية في لبنان، فأن هدف البحث هو بيان ظاهرة الاتجار بالنفوذ ومكافحة هذه الظاهرة والتأكيد على اعتبار أن الاتجار بالنفوذ هو جريمة يعاقب عليه والعمل على توحيد هذه الحالات ضمن نظرية عامة لجرائم الاتجار بالنفوذ.

إشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في تساؤل رئيس مفاده، ماهية ظاهرة التدفقات غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية وكيف تنامت ظاهرة الاتجار بالنفوذ ؟

فرضية البحث: «ان للمعاملات غير المشروعة الاتجار بالنفوذ من وإلى الدول الاقليمية لها انعكاسات خطيرة في الدول النامية».

منهجية البحث: تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن المنهج الوظيفي، ومنهج دراسة الحالة للإجابة على اشكالية البحث واثبات فرضيته.

هيكلية البحث: تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وكما يأتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدفقات النقدية غير المشروعة

المبحث الثاني : التدفقات غير المشروعة من وإلى الدول الاقليمية – الاتجار بالنفوذ/

المبحث الثالث: مستقبل التدفقات النقدية غير المشروعة في لبنان.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدفقات النقدية غير المشروعة

يتم تحويل مبالغ ضخمة من المال من البلدان النامية بشكل غير قانوني، تجرد هذه التدفقات المالية غير المشروعة الموارد من البلدان النامية التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة التي تشتد الحاجة إليها، من الأمن والعدالة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم ، مما يضعف أنظمتها المالية وإمكاناتها الاقتصادية. في حين أن مثل هذه الممارسات تحدث في جميع البلدان – وهي ضارة في كل مكان – فإن التأثير الاجتماعي والاقتصادي على البلدان النامية يكون أكثر حدة بالنظر إلى قاعدة مواردها وأسواقها الأصغر. تختلف التقديرات اختلافًا كبيرًا وتتم مناقشتها بشدة ، ولكن هناك إجماع عام على أن التدفقات النقدية غير المشروعة من المحتمل أن تتجأوز تدفقات المعونة والاستثمار في الحجم.

المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية غير المشروعة

هناك تعريفات مختلفة للتدفقات النقدية غير المشروعة، ولكنها تنشأ بشكل أساسي من خلال الأساليب والممارسات والجرائم التي تهدف إلى تحويل رأس المال المالي إلى خارج بلد ما بما يتعارض مع القوانين الوطنية أو الدولية. أن التدفقات النقدية غير المشروعة تتضمن عمومًا الممارسات التالية وهي: غسيل الأموال، والرشوة من قبل الشركات الدولية، والتهرب الضريبي، والتسعير التجاري الخاطئ، ومع ذلك، لا يمكن معرفة أي شيء عن مصدر أو مصدر هذه التدفقات. قد تكون نشأت عن ممارسات غير قانونية أو فاسدة مثل التهريب أو الاحتيال أو التزوير؛ أو قد يكون مصدر الأموال قانونيًا، لكن تحويلها قد يكون غير قانوني، كما هو الحال في حالة التهرب الضريبي

من قبل الأفراد والشركات التي لايمكن معرفة الغرض من استخدامها. قد تكون مخصصة لأنشطة أخرى غير قانونية، مثل تمويل الإرهاب أو الرشوة، أو للاستهلاك القانوني للسلع. في الممارسة العملية، تترأوح التدفقات النقدية غير المشروعة من شيء بسيط مثل تحويل فردي للأموال إلى حسابات خاصة في الخارج دون دفع الضرائب. إلى المخططات شديدة التعقيد التي تنطوي على شبكات إجرامية تنشئ هياكل متعددة الطبقات متعددة الاختصاصات لإخفاء الملكية[1].

ظهر مصطلح التدفقات النقدية غير المشروعة في تسعينيات القرن الماضي لوصف عدد من الانشطة المالية عبر الحدود الدولية ويشير بصفة عامة إلى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بأنشطة غير قانونية عبر الحدود الدولية. وتطور هذا المفهوم من عدم الشرعية أو قانونية العمليات أو الانشطة التي تتأتى منها الأموال إلى عمليات اخفائها أو عدم تسجيلها في السجلات الحكومية، ويمكن تعريف التدفقات النقدية غير المشروعة على أنها تدفقات لرؤوس الأموال غير المسجلة المتأتية من الانشطة غير المشروعة:

١. الرشاوي والسرقات كافة وكافة الاشكال الاخرى من فساد المسؤولين ،الموظفين الحكوميين، إساءة استغلال الوظائف، الاتجار بالنفوذ والإثراء غير المشروع .

٢. أرباح الانشطة الاجرامية مثل الاتجار بالبشر، السلب، التزييف، تجارة المخدرات والأسلحة، وتمويل الارهاب.

٣. عوائد التهرب الضريبي والمعاملات التجارية التي ترتبط بغسيل الأموال.

ويمكن تعريف التدفقات النقدية غير المشروعة إلى مجموعة من الممارسات والاساليب التي تهدف إلى نقل الأموال والاصول للخروج من البلاد بطرق مخالفة

(1) United Financial Flows Office Drugs and Crime , crime-related illicit financial flows: latest progress, Vienna ,2023,p5.

للقوانين الوطنية أو الدولية مثل ارباح الانشطة غير القانونية أو اذا كانت الأموال متأتية من مصادر مشروعة، إلا أن اخفائها ونقلها إلى الخارج ينتهك الانظمة والقوانين المحلية مثل الانظمة الضريبية ومن شأنه يجعل هذه التدفقات غير مشروعة [١].

وبالتالي فأن مصطلح التدفقات النقدية غير المشروعة يقصد به اموال غير مسجلة يتم الحصول عليها أو نقلها أو استخدامها بطرق غير قانونية غير الحدود الدولية، وهذا يندرج ضمن مجالات رئيسة وهي:

١. الأموال وهي نتاج الاعمال غير المشروعة مثل تهريب الآثار وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

٢. الافعال غير القانونية وهي الفساد والتهرب من دفع الضرائب .

٣. استخدام الأموال لأغراض غير قانونية وهي تمويل الجريمة المنظمة والارهاب .

يرى البنك الدولي أن التدفقات النقدية غير المشروعة يغطي فقط تدفق الأموال والأصول غير المشروعة عبر الحدود والانشطة الاساسية التي تولد تلك التدفقات ، فأن الانشطة مثل التهرب من دفع الضرائب عبر التخطيط الضريبي القانوني لا يندرج ضمن التدفقات النقدية غير المشروعة[٢].

أما منظمة الامم المتحدة وسعت من مفهوم التدفقات النقدية غير المشروعة ليشمل الأموال التي يجري بشأنها استخدام الثغرات القانونية والالتفاف على القانون أو الترتيبات القانونية المصطنعة على سبيل المثال عمليات تجنب دفع الضرائب وتحويل

(1) Global Financial Intergrity , illicit financial flow from developing countries 2002-2010, Washington, DC,2012,P11. Available at:www.gfinterity.org/content/blogsection/11/7.

(2) World bank , illicit financial flow, Washington , DC, world bank,2016,p8. at

وجهة الأرباح وتسعير التحويل التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات[1].

المطلب الثاني: الاتجار بالنفوذ

ظاهرة الفساد حظيت منذ سبعينات القرن الماضي باهتمام واسع وكبير من قبل أغلب دول العالم والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وذلك نظراً للآثار السلبية الفادحة للفساد على معدلات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعد الاتجار بالنفوذ من اخطر مظاهر هذا الفساد، فهو يفتك بالجهاز الإداري للدولي ويهدم بنيانه ويأتي على قواعده فهو بلا شك يؤدي إلى تراجع معدلات الأداء الاقتصادي وانخفاض معدل النمو فيها وكما أنه يلعب دور خطيرًا في نشر الفساد والمحسوبية والرشوة في الدول النامية.

يعد الاتجار بالنفوذ من مظاهر الفساد، وحتى أن البعض يخلط بينهما فيعتبرهما شيئًا واحدًا فيعرف الاتجار بالنفوذ على أنه استغلال فرد أو مجموعة أفراد ذوي منصب حكومي لوضعهم الوظيفي لتحقيق أغراض شخصية أو نفعية أو لميول عاطفية أو قبلية أو كل ما يدخل تحت نمط المحسوبية ، مما يخل بحيادية أو عدالة العمل الحكومي الإداري[2].

ويمكن تعريف الاتجار بالنفوذ بأنه ممارسة غير قانونية يقوم بها أحد موظفي الحكومة أو شخص له علاقة مع أصحاب السلطة، مستغلاً نفوذه الوظيفي الحقيقي أو المزعوم للحصول على مميزات معينة غير مشروعة سواء لنفسه أو لغيره وذلك بمقابل مادي أو معنوي[3].

(١) الامم المتحدة ، التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الانسان وخطة التنمية ٢٠٣٠ ، نيويورك ،الامم المتحدة ، ٢٠١٦، ص٣٠.
(٢) ياسر كمال الدين، جرائم الرشوة واستغلال النفوذ، منشأة المعارف ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤.
(٣) مصطفى مجدي هرجه، جرائم الرشوة الراشي والمرتشي والوسيط وجريمة استغلال النفوذ ، دار محمود

فالاتجار بالنفوذ هو تلك الاعمال غير المشروعة جنائيا والتي ارتكبت من قبل النفوذ خلال وظيفته أو جريمة ارتكبها شخص في مسار مهنته له من الاحترام والمكانة الاجتماعية ما يعطيه مكانه مرموقة في المجتمع .

إن الاتجار بالنفوذ له عواقب وخيمة تتجاوز الخسائر المالية، مثل الإضرار بأسس المجتمع عندما يتورط المسؤولون العموميون في الفساد، يفقد الناس الثقة في الحكومة ويؤدي الاحتيال في الأوراق المالية إلى تعرض الاستثمارات للخطر وكما يؤدي الاختلاس إلى تقويض سلامة المؤسسات المالية[١].

وفضلاً مما تقدم، يرى العديد من الباحثين المتخصصين ان الاتجار بالنفوذ وجرائم الشركات شغلت حيزًا كبيرًا في جميع انحاء العالم وخصوصًا عند حالات التعامل مع الكساد الاقتصادي التي لها جذور في موضوع الرهن العقاري والتصرفات غير المسؤولة، إذ تعتمد هذه السلوكيات غير الصحيحة من قبل مسؤول في الدولة لتحقيق مكاسب مالية في بيئة تنظيمية مضطربة الدافع منها هو الربح السريع الذي يمكن أن يساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة بأسهل وأقصر الطرق، وإن موقع الجريمة هو المنظمة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة أو مرتبط بها[٢].

وإن الاتجار بالنفوذ يقوم بيه العديد من رؤساء دول في كثير من الأحيان بطريقة سرية رسمية (حكومية) وذلك بسبب:

للنشر، مصر، ٢٠١٢، ص ١٤.

(١) مصطفى مجدي هرجه ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(2) Stephanie Gordon , Investigating white –collar crimes:legal tools and techniques , ACFE,2023, Available at : https://www.acfe.com/acfe-insights-blog/blog-detail?s=investigating-white-collar-crimes-legal-tools-and-techniques

١. إن الحكومات لا ترغب في بث صورة سيئة لشعوبهم تصور الطبقة العليا في المجتمع هي من تقوم بمخالفة القانون.

٢. المسؤولون الحكوميون هم أنفسهم قد يكونوا متورطين في مخططات غير قانونية وأنهم لا يرغبون في تنبيه الجمهور إلى الفساد في المناصب العليا الأخرى لكي لا يتأثروا في النتيجة.

٣. المقربون من اصحاب السلطة يقومون بذلك.

المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في التبادلات غير المشروعة

في الدول النامية الجريمة المنظمة مدفوعة بانعدام الأمن السياسي، مما يخلق بيئة تنخرط فيها الجهات الفاعلة المرتبطة بالدولة في الأنشطة الإجرامية تتمتع الأحزاب السياسية والقوى المسلحة التي ظهرت خلال الحرب الأهلية بالسيطرة الأساسية على الاقتصادات غير المشروعة في البلاد وبينما تحافظ هذه الجماعات على الفصل بين عملياتها الحزبية وعناصرها الإجرامية، فإنها تمارس نفوذها السياسي لحماية أعضائها والتلاعب بالأنظمة الأمنية والقضائية. وتلعب بعض الاحزاب القوة السياسية العسكرية المهيمنة في لبنان دورًا مهمًا في المشهد الإجرامي في البلاد، يُشتبه في قيام بعض السياسيين رفيعي المستوى بتوفير الحماية للمؤسسات الإجرامية، ولا سيما تلك المتورطة في إنتاج القنب في وادي البقاع. وكانت هناك أيضًا حالات لأعضاء في إدارة الأمن يواجهون اتهامات تتعلق بتزوير العملة والتهريب، وقيام بعض من قوات الأمن في عمليات ابتزاز والجريمة، وخاصة في أسواق الاتجار بالبشر والتهريب والاتجار بالمخدرات، مستفيدة من سهولة اختراق حدود لبنان. وبينما تنتشر الشبكات الإجرامية في جميع أنحاء البلاد، إلا أنها تنشط في الغالب في بيروت وسهل البقاع وبالقرب من الحدود السورية اللبنانية. على الرغم من أن بعض الشبكات تسلط الضوء على وصولها بحرية أكبر إلى سوريا،

إلا أن شبكات أخرى تستخدم أجانب من دول الخليج أو أوروبا الشرقية، أو ترتبط بالمافيا اللبنانية في أوروبا وأمريكا الجنوبية[١].

المبحث الثاني: التدفقات غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية - الاتجار بالنفوذ / لبنان إنموذجًا

المطلب الأول: التدفقات النقدية غير المشروعة

تطورت أنواع التدفقات النقدية غير المشروعة على مر العقود مع ظهور فرص جديدة، حيث تهدد التدفقات النقدية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمن في جميع بلدان العالم، حيث يمثل الاتجار بالمخدرات أحد أكثر الأنشطة درًا للربح بالنسبة للجماعات الاجرامية المنظمة، وهو لا يخلف آثارًا صحية ضارة وانما يغذي العنف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والفساد في الدول[٢].

لقد تنامت وتنوعت التدفقات النقدية غير المشروعة في الدول النامية من وإلى الدول الاقليمية تحديدًا، وبالتطور التكنولوجي والرقمي الذي شهده العالم تنامت وتنوعت انواع تلك التدفقات النقدية غير المشروعة وأهم هذه الانواع .

١ . غسيل أموال: يربط غسيل الأموال بين النشاط الإجرامي والشرعية في عالم المتجارة بالنفوذ الغامض تسمح هذه العملية للجناة بإخفاء المصادر غير القانونية للأموال، مما يجعلها تبدو نظيفة ومشروعة. أن هذه الجرائم تتداخل في كثير من الأحيان، مما يوضح كيف أن الجرائم التي تبدو غير ذات صلة، مثل التهرب الضريبي أو الاحتيال عبر

(1) Global Initiative Against Transnational Organized Crime ,global organized crime index Lebanon , European Union , 2023,p3.
(2) Ibid , p4.

الإنترنت، قد تكون مرتبطة بشكل معقد بشبكة من الخداع المالي[1].

٢. الاختلاس: حيث يتم أخذ الأموال من شخص أو منظمة من قبل شخص لديه واجب التصرف نيابة عنهم. ومن الأمثلة على ذلك المستشار المالي المكلف بأموال العميل والذي يقوم بعد ذلك بإنفاقها على نفسه أو على غرض آخر لم يكن مخصصًا له.

٣. الرشوة: الرشوة هي عرض أو إعطاء أو تلقي أو طلب أموال أو أي شيء آخر ذي قيمة للتأثير على تصرفات مسؤول أو شخص آخر لديه واجب عام أو قانوني.

٤. التهرب الضريبي: يمكن أن يكون الفرد أو الشركة مذنبين بالتهرب الضريبي إذا قاموا بإخفاء دخلهم أو معلومات أخرى حول أصولهم من السلطات الضريبية بحيث يضطرون إلى دفع ضرائب أقل. لا ينبغي الخلط بين هذا وبين التهرب الضريبي، والذي يستخدم طرقًا قانونية لتقليل المبلغ الذي يتعين على الشخص أو الشركة دفع الضريبة عليه[2].

المطلب الثاني: التبادلات غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية / لبنان إنموذجًا

١. التجارة: إن سوق تهريب الأسلحة في لبنان منتشر على نطاق واسع، حيث تشير التقديرات إلى أن غالبية الأسلحة يتم شراؤها من السوق السوداء ويتم الحصول عليها من الخارج. في السنوات الأخيرة، قامت إيران بتزويد القوى المسلحة في لبنان بأسلحة وصواريخ متطورة، مما ساهم في توسيع ترسانتها، وأن الغالبية العظمى يتم تهريبها إلى البلاد عبر الحدود مع سوريا، أو عبر الموانئ البحرية، المطارات، وهناك ادعاءات متنازع

(1) Economic and Social Commission Western Asia , illicit financial flows in the arab region , United Nations ,2018 , p14.

(٢) إس. تامر كافوجيل ، جاري نايت ، المعاملات التجارية الدولية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣.

عليها تشير إلى أن مطار بيروت أصبح مركزًا كبيرًا لتهريب الأسلحة وغيرها من السلع الخاضعة للعقوبات وتواجه البلاد بشكل خاص مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة، بسبب الصراعات المحلية والإقليمية بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي[1].

ومع الانهيار الاقتصادي المستمر وارتفاع معدلات السرقة وفشل الدولة في منع الجريمة والعنف السياسي، ازدهرت تجارة الأسلحة بين الشعب اللبناني، حيث يلجأ المواطنون اللبنانيون إلى الأمن الذاتي لحماية أنفسهم وعائلاتهم من خلال شراء الأسلحة من السوق السوداء وقد أدى ذلك إلى زيادة في عمليات شراء الأسلحة غير المرخصة بين السكان المدنيين، وكذلك امتلاك المواطنين ليس فقط الاسلحة الخفيفة ولكن في بعض الأحيان أسلحة متوسطة المدى، مثل قذائف آر بي جي ٧ والقنابل اليدوية والطائرات بدون طيار، أو حتى الرشاشات.

يعد لبنان مركزًا بارزًا في المنطقة للسلع المقلدة لقد خلقت الأزمة المالية والاقتصادية، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩، فرصًا للشبكات الإجرامية لاستغلال حاجة السكان إلى منتجات منخفضة الأسعار، وينتشر التقليد بشكل خاص في سوق المنتجات الصيدلانية والطبية في البلاد وهناك أيضًا مجموعة واسعة من العلامات التجارية المزيفة التي تغمر السوق.

لدى لبنان أيضًا سوق كبيرة غير مشروعة للسلع غير القابلة للاستهلاك، لقد كان الاتجار غير المشروع بالتبغ على وجه الخصوص مشكلة طويلة الأمد في لبنان حيث تمثل التجارة غير المشروعة ما يقرب من ربع إجمالي سوق التبغ حاليا، يعتبر لبنان في المقام

(1) Serious Fraud Office - Annual Report and Accounts 2020-2021: https://www.sfo.gov.uk/download/annual-report-and-accounts-2020-2021/

الأول بلد مصدر للتبغ المهرب إلى البلدان المجاورة مثل سوريا والعراق والأردن. تتم تدفقات التهريب إلى سوريا بشكل رئيسي على طول السهول الشمالية، على نفس الطرق المستخدمة للوقود، لا يزال إنتاج الكحول والاتجار به واستهلاكه بشكل غير مشروع في لبنان[1].

٢. المخدرات: سوق الهيروين محدود في لبنان بسبب ارتفاع تكاليفه وانخفاض الطلب المحلي ومع ذلك تعتبر لبنان بمثابة منطقة عبور لشحنات الهيروين المتجهة إلى الخليج وتركيا وأوروبا، حيث يعتبر وادي البقاع المصدر الرئيسي وبالمثل، وعلى الرغم من أن مشاركة لبنان في سوق الكوكايين أكبر من تجارة الهيروين، إلا أنها صغيرة نسبيًا أيضًا، حيث تعمل في المقام الأول كمنطقة عبور للشحنات إلى مناطق أخرى ويدخل الكوكايين إلى البلاد عبر طرق مختلفة، بما في ذلك البرية والبحرية والجوية، مع ارتباطات بالشبكات الإجرامية في أمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، يعد لبنان أحد أكبر منتجي الحشيش في العالم وهذا المخدر منتشر بشكل كبير ، وهذا المخدر هو الأكثر استهلاكا في البلاد لقد كان وادي البقاع منطقة زراعة للقنب منذ فترة طويلة وعلى الرغم من الجهود المبذولة للسيطرة على الزراعة، فقد ازدهرت الصناعة، مما أدى إلى كليهما الاستخدام المحلي والتصدير إلى وجهات مختلفة. معظم الحشيش الذي يتم تصديره كل عام يتجه إلى دول الخليج وسوريا والعراق وقبرص وأوروبا. بالإضافة إلى ذلك، أدى تحديد القنب كمصدر محتمل للإيرادات الحكومية إلى إثارة الجدل حول تقنينه[2].

(1) ()Global Initiative Against Transnational Organized Crime ,global organized crime index Lebanon,O p.Cit,p17.
(2) Antony Blinken , targetin Syrian and Lebanese illicit drug trafficker , U.S. Department of State ,2023,p7. Available at : https://www.state.gov/targeting-syrian-and-lebanese-illicit-drug-traffickers/

هناك اقتصاد آخر غير مشروع منتشر في لبنان وهو تجارة المخدرات الاصطناعية، وتحديدا الكبتاجون، الذي شهد نموا سريعا في السنوات الأخيرة. وبينما كان لبنان في السابق منطقة عبور، فقد أصبح الآن مركزًا للإنتاج، وذلك بفضل توافر المواد الكيميائية الأولية والحدود التي يسهل اختراقها مع سوريا. وشهد وادي البقاع والمناطق المحيطة به إنشاء مصانع الكبتاجون بدعم من بعض القوى المسلحة في لبنان و سوريا.

٣. الجرائم المعتمدة على الانترنيت: تشكل الجريمة المعتمدة على الإنترنت تحديًا في لبنان. غالبية الهجمات السيبرانية في لبنان تنبع من الولايات المتحدة، إلى جانب روسيا وفيتنام. وأن بعض القوى المسلحة الطائفية في لبنان تقوم بانتظام بتسليح الفضاء الإلكتروني لأغراض استراتيجية. لقد كانت هجماتهم الإلكترونية منذ فترة طويلة مصدرا للقلق، ليس فقط داخل لبنان ولكن أيضا بين الدول المجاورة في غرب آسيا، بما في ذلك إسرائيل، وكذلك في الدول الغربية. تشن الجماعة المدعومة من إيران بانتظام هجمات على أهداف مالية في دول الخليج وغيرها من البنية التحتية الحيوية في المنطقة وأماكن أخرى، مع التركيز بشكل خاص على شركات الغاز والنفط وشركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت الذين يستضيفون البنية التحتية لعدة بلدان[1].

٤. الجرائم المالية: تعتبر الجرائم المالية ظاهرة واسعة الانتشار في لبنان، ويعتقد أنها تلعب دورًا كبيرًا في الانهيار الاقتصادي والمالي للبلاد إن إساءة استخدام الأموال أمر أساسي لعمل الحكومة وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهرب الضريبي يشكل عنصرًا كبيرًا من عناصر اقتصاد الظل، حيث يحرم الحكومة من الدخل، ويزيد من العجز العام، ويعوق التنمية وعلى الرغم من عدم وجود إجماع حول حجم التهرب الضريبي، فإن

(1) Ibid , p8.

التقديرات الأخيرة تشير إلى أنها مشكلة كبيرة هناك تقاطع ملحوظ بين النخبة السياسية والشبكات الإجرامية في تنفيذ هذه الأنشطة غير المشروعة. وان المنطقة الرمادية المحيطة بمرتكبي الجرائم المالية هو اكتشاف أن العديد من مشاريع إدارة النفايات الممولة من الاتحاد الأوروبي في لبنان تبين أنها احتيالية وتم اختلاس معظم الأموال ليس من غير المألوف أن تتلقى المخططات المالية غير القانونية الحماية من النخبة السياسية، على الرغم من اعتبارها غير قانونية من قبل عامة الناس[1].

٥. القيادة والحوكمة: يتميز الحكم في لبنان بهيمنة النخبة، مما يؤدي إلى معارضة محدودة ونهج متساهل نسبيًا تجاه الجريمة المنظمة. وقد أدى التدهور الاقتصادي والاضطرابات السياسية في البلاد إلى إعاقة قدرتها على مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال و لقد خلقت بيئة الحكم العامة في لبنان ظروفاً مواتية للجريمة المنظمة، حيث تستغل الشبكات الإجرامية نقاط الضعف داخل النظام. وفي حين كانت هناك بعض المحاولات لمعالجة قضايا محددة، إلا أنه لا توجد استراتيجية حكومية شاملة بالإضافة إلى ذلك، ارتبط النظام السياسي في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالفساد السياسي، خاصة فيما يتعلق بتوزيع موارد الدولة بين الطوائف المختلفة. على الرغم من اعتماد قوانين مكافحة الفساد، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الفساد كانت في حدها الأدنى، وكثيراً ما تقوم هيئات الدولة بعرقلة التحقيقات في قضايا الفساد. ولبنان طرف في معاهدات تعالج الفساد المنظم[2].

(1) Global initiative against transnational organized crime , The Global Organized Crime Index 2021, P36. Avaibale at : https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2021/09/GITOC-Global-Organized-Crime-Index-2021.pdf

(2) IMF , the fight against illicit and tax avoidance related financial flows

ولبنان طرف في معاهدات تتناول الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، على الرغم من أن الإمداد المستمر بالأسلحة من الكثير من الدول إلى القوى المسلحة يتعارض مع هذه الالتزامات وتتلقى البلاد مساعدات في المقام الأول من الولايات المتحدة والدول الأوروبية لتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية. وقد واجه لبنان تدقيقاً من دول الخليج فيما يتعلق بتهريب المخدرات وتعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. وعلى المستوى المحلي، واجه نظام الكفالة المثير للجدل، والذي ينظم توظيف عاملات المنازل المهاجرات، انتقادات بسبب استغلاله للأفراد الضعفاء. ورغم اتخاذ بعض التدابير لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن النظام لا يزال قائمًا. وتوجد أطر قانونية لتنظيم وتجريم معظم أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات وجرائم النباتات والحيوانات والاتجار بالسلع المقلدة. ومع ذلك، لا يزال التنفيذ ضعيفًا مما أدى إلى الإفلات من العقاب ومكافحة غير فعالة ضد الجريمة المنظمة[١].

٦. العدالة الجنائية والأمن[٢]: يعاني النظام القضائي في لبنان من نقص القضاة، وبطء الإجراءات، وتراكم القضايا، مما يؤدي إلى فترات احتجاز مطولة قبل المحاكمة، واكتظاظ السجون. لقد أظهر استقلال القضاء والجهود المبذولة لمكافحة الفساد تقدمًا محدودًا.

إن التدخل السياسي على أسس طائفية يقوض نزاهة القضاء، والفساد داخل النظام

,Washington DC, 2021,p22.

(1) IMF , the fight against illicit and tax avoidance related financial flows, Op.Cit,p23.

(2) Global Initiative Against Transnational Organized Crime, global organized crime index Lebanon ,Op.Cit ,p19.

يزيد من إعاقة نزاهته. تواجه وكالات إنفاذ القانون بما في ذلك قوات الشرطة تحديات مثل الفساد وعدم كفاية التمويل والموظفين والمعدات. وتفتقر الوحدات المخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة إلى الموارد والقوى العاملة اللازمة، مما يحد من القدرة على إنفاذ القانون وإن الفساد داخل وكالات إنفاذ القانون مرتفع وممارسات التوظيف القائمة على ترتيبات تقاسم السلطة تجعلها عرضة للتسلل الإجرامي.

وتتأثر مناطق معينة من الأراضي اللبنانية بالقوى المسلحة الطائفية أو العشائرية وتعد الحدود السورية اللبنانية نقطة ساخنة لأنواع مختلفة من الاتجار، وتتسم السيطرة على هذه المنطقة بالتعقيد بسبب التضاريس الصعبة وفساد الشرطة. ويكافح الجيش اللبناني للسيطرة على أنشطة التهريب ويؤثر التدخل السياسي والطائفي على أمن الحدود، حيث تفتقر بعض المناطق إلى السيطرة الإقليمية الكاملة وقد ساهم الانهيار الاقتصادي في لبنان في زيادة أنشطة التهريب وقد أدت الخلافات بين القوى المسلحة الطائفية اللبنانية والنظام السوري على طول الحدود اللبنانية السورية إلى تصعيد التوترات، كما أن سيطرة بعض القوى المسلحة على طرق تهريب معينة تعيق أمن الحدود الفعال.

٧. البيئة الاقتصادية والمالية: يواجه لبنان تحديات كبيرة تتعلق بغسل الأموال وقد واجه النظام المصرفي في البلاد مزاعم بأنه قام بتسهيل عمليات غسيل الأموال، مما أدى إلى زيادة التدقيق الدولي وفي حين تم بذل الجهود لمعالجة هذه القضايا، إلا أن المخاوف لا تزال قائمة فيما يتعلق بفعالية تدابير مكافحة غسيل الأموال وتنفيذ المعايير الدولية[1].

لقد تأثر اقتصاد البلاد بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية المستمرة، مما أدى إلى

(1) Peter, Illicit financial flows and governance: the importance of disaggregation, Background Paper for the World Development Report. Washington, D.C, 2017, p11. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26210.

انخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع التضخم وقد تسببت هذه الأزمة في نقص السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة مستويات الفقر وقد أدت الديون الكبيرة التي تعاني منها البلاد والعجز الكبير في الميزانية إلى زيادة صعوبة مواجهة هذه التحديات الاقتصادية ويمثل الفساد عقبة رئيسية في لبنان، مع وجود مزاعم عن سوء السلوك داخل البنك المركزي والقطاعات الأخرى وقد أعاق الافتقار إلى المساءلة والشفافية التقدم في مكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الضرورية[1].

علاوة على ذلك، فإن العلاقات الوثيقة بين القطاعين السياسي والخاص أدت إلى زيادة الفساد وأعاقت التنمية الاقتصادية فقد واجه النظام المالي في لبنان صعوبات بما في ذلك القيود المفروضة على عمليات سحب وتحويلات العملاء، مما أدى إلى تآكل الثقة في القطاع المصرفي لقد تم استنفاد احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، مما يجعل من الصعب تحقيق استقرار الاقتصاد وجذب الاستثمارات الحيوية.

المبحث الثالث: مستقبل التدفقات النقدية غير المشروعة في لبنان

المطلب الأول: مشهد تنامي عمليات الاتجار بالنفوذ

يعد الفساد المالي والاداري من أهم المشاكل التي تعاني منها لبنان، إذ تجلت آثاره السلبية على جميع ميادين الحياة ، وإن هذه المشكلة ظاهرة قديمة اخذت تتفاقم ولا يمكن القضاء عليها بشكل نهائي، وانما يمكن التقليل أو الحد منها غبر اتباع القوانين والتعليمات بشكل تام، وإن انعكاسات الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية اللبنانية تتجلى بصورتين: الأولى الصورة الاقتصادية التي تتمثل في تعطيل وتأخير ومنع عملية التنمية الاقتصادية، والثانية: الصورة السياسية التي تتمثل في زيادة الصراعات

(1) Ibid, p11.

والخلافات فيما بين اجهزة الدولة والاحزاب المختلفة من اجل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة[١].

ان ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات اللبنانية من أخطر الظواهر السلبية التي شهدتها سنوات الأخيرة لا بل تطورت في الوقت الحالي واتسعت ابعادها وتعددت اشكالها وهذه الظاهرة معقدة بسبب مخلفات الأزمة والطريقة الفئوية في الإدارة والمحاصصة وغيرها من الأسباب.

وإن الفساد المالي والإداري يستجيب ويتنامى مع اعتماد نظرية الحوافز الاقتصادية ، وان سياسات مكافحة الفساد المالي والاداري تضعف في كثير من الأحيان وذلك بسبب اعتماد الجهات المستفيدة منه على الاستراتيجيات البديلة لمتابعة أعمالهم غير القانونية، وأن أهم أوجه الفساد المالي والاداري في المؤسسات اللبنانية وهي[٢]:

١. استغلال الوظيفة للمصلحة الشخصية ،أو لمصلحة كتلة أو حزب معين.

٢. حصول اصحاب النفوذ على اكبر قدر من الأموال عبر جرائمهم وفي أقصر مدة بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في ذلك .

٣. استخدام الوسائل غير المشروعة للتأثير على الموظفين لإنجاز الأعمال غير القانونية أو التخلص من الموظفين النزيهين في المؤسسات الحكومية كونهم يحدون من الاعمال الاجرامية .

٤. تكوين جماعات غير رسمية وذلك نتيجة للاضطراب في قيم المجتمع وتكون مهمتها استغلال الوظيفة العامة ابشع استغلال لتحقيق الفائدة الشخصية.

---

(١) الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام٢٠٢٢ ، فيينا ، ٢٠٢٣ ، ص٩٠.

(٢) محمد عبد الرحمن ،استغلال النفوذ الوظيفي ، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية ،ع٣ ، مجلد ٢، الجزائر، ٢٠٢١ ، ص ١٥٨.

على الرغم من وجود عمل كبير من جانب منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمجتمع المدني بشأن هذا الموضوع، فإن عدم قدرة البلدان على التوصل إلى توافق سياسي في محاربة التبادلات النقدية غير المشروعة بسبب تورطها الامر الذي اصبح يعيق الجهود الدولية

.

حيث أصبحت التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة مصدر قلق كبير بسبب حجمها وآثارها السلبية على القدرات الوطنية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار تمويل التنمية. أن التركيز على التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها عائقًا رئيسيًا أمام التنمية المستدامة يرتكز على خطة عمل أديس أبابا (خطة أديس أبابا) التي تدعو إلى مضاعفة الجهود للحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف القضاء عليهم في نهاية المطاف. واليوم، لا تزال التدفقات المالية غير المباشرة مسؤولة عن تسرب كبير للموارد في البلدان النامية في حدود المليارات، وليس مجرد بضعة ملايين. إن هذه التسريبات من خلال عدة قنوات للتوصيل تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، على قدرة أي بلد على تعبئة وتعبئة موارده المحلية[1].

أن مكافحة تمويل الإرهاب والمعاملات المالية غير المشروعة في لبنان تشكل تحديًا حقيقيًا لإنقاذ البلد ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التدابير الجماعية على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات والدعم الدولي.

إن مكافحة الإرهاب والأموال القذرة ليست مجرد عمل بوليسي، بل هي عملية

(1) Elizabeth Silver and Catherine Johnson, anti-corruption :corporate transparency emerges as cornerstone of financial in-tegrity regulatory reforms, vedder price, 2021,p17.

تنمية وأن الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للثروة والنظام الضريبي غير العادل والأمية وسوء التعليم والحروب والإبادة الجماعية والفساد والأمن وعدم الاستقرار السياسي، كلها عناصر تغذي غسيل الأموال والأعمال الإرهابية

وقد يبدو هذا المشهد اكثر تشاؤماً في ظل تنامي دور السلطات الحاكمة في السيطرة على موارد الدولة والتحكم في عمليات التهريب والتلاعب الامر الذي ربما يقود في النهاية إلى انهيار الدولة بالكامل كما انهار نظامها النقدي ، ولربما قد يذهب البلد إلى التقسيم إلى مناطق متصارعة ومتحاربه[١].

المطلب الثاني: مشهد تراجع عمليات الاتجار بالنفوذ

لقد أصبحت تحركات رأس المال عبر الحدود التي تعمل على إخفاء الأنشطة غير القانونية أو التهرب من الضرائب، في قلب الأجندة الدولية إن التلاعب في الفواتير التجارية، وتحويل الأرباح من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، والودائع المصرفية في الخارج لإخفاء عائدات الجريمة أو ببساطة لتجنب الضرائب، وبدعم واشتراك من هم في السلطة الحاكمة أو المقربين أو العاملين معهم ، كل ذلك يحرم الخزائن الوطنية من الموارد التي تشتد الحاجة إليها الموارد التي يمكن استثمارها في التنمية إن الفئات السكانية الضعيفة في البلدان النامية هي الأكثر تضررا من العواقب الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة[٢].

ومن بين الأدلة الواضحة على القلق الدولي المتزايد بشأن التدفقات النقدية غير المشروعة أن أجندة التنمية العالمية المتجددة التي تقودها الأمم المتحدة تتضمن، لأول

(1) Ibid, p18.
(2) Celina Realuyo, Leveraging financial intelligence to counter transnational threat networks in the Americas , Dialogo Digital Military Magazine, 2019,p28.

مرة على الإطلاق، هدفاً محدداً يتعلق بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن ١٧ هدفًا و١٦٩ غاية وتنعكس في قرار الأمم المتحدة بشأن تحويل عالمنا (الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥)، تشير بشكل خاص إلى التدفقات المالية غير المشروعة وعلى وجه الخصوص، تهدف الغاية ٤ من الهدف ١٦ (هدف التنمية المستدامة ١٦,٤) إلى «الحد بشكل كبير من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة».

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التحويلات المالية غير المشروعة عبر الحدود والدوافع الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة والتحويلات الكبيرة إلى حسابات مصرفية خارجية يرجع ذلك إلى أن هذه الدول ومنها لبنان تتميز بأنظمة تنظيمية ضعيفة: أي أن أوجه القصور في القدرات المؤسسية لكشف التدفقات المالية غير المشروعة ومراقبتها وملاحقتها قضائياً هي الدوافع الرئيسية وراء التهرب الضريبي[1]. وحماية تلك التحويلات من قبل المسؤولين ومعاقبة من يحاول اكتشافها.

وتشمل العوامل الأخرى التي تؤثر على التهرب الضريبي باستخدام الحسابات الخارجية اعتماد البلدان على الموارد الطبيعية، ومعدل الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات المحلية، ومستويات الفساد.

أن المستويات المرتفعة من التهرب الضريبي في البلدان التي لا تتمتع بالموارد ترجع إلى مزيج من القدرة التنظيمية المنخفضة وارتفاع معدلات الضرائب على الشركات

(1) Europol , serious and organized crime threat assessment 2021 :a corrupting influence the infiltration and undermining of europes economy and society by organized crime , Luxembourg , publications office of the European union , 2021 ,p16.

حيث تعاني الاقتصادات المعتمدة على الموارد من خسائر عالية في الإيرادات بسبب مزيج من انخفاض القدرة التنظيمية وارتفاع مستويات الفساد.

الخاتمة

إن الحديث عن الفساد ونهب المال العام واهدار الاصول المالية والاقتصادية للدول الاقليمية لم يعد متقصراً على القوى السياسية فحسب وإنما امتد ليشمل قطاعات واسعة من الأفراد داخل المؤسسات الحكومية والذي يلاحظ منها مقدار التغلغل والاختراق الذي نجحت في احداثه جماعات الفساد داخل المؤسسات الحكومية اللبنانية وقد كشفت الادلة الواضحة عن القلق الدولي المتزايد بشأن التدفقات النقدية غير المشروعة.

إن أجندة التنمية العالمية المتجددة التي تقودها الامم المتحدة وكان الهدف هو مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بهذا فأن الاتجار بالنفوذ هو عملاً غير مشروعاً ويعتبر مخالف للقانون حيث يعمل على تمويل الجماعات الارهابية بالأموال غير المشروعة وكذلك بالأسلحة والقيام بعمليات مالية غير مشروعة مستغلًا بذلك منصبه.

أخيرًا وليس آخرًا بات من الضروري العمل على مجابهة الاتجار بالنفوذ في لبنان وذلك بسبب تنامي دور السلطات الحاكمة في السيطرة على موارد الدولة و الذي ربما يقود في النهاية إلى انهيار الدولة بالكامل ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال الجهود الدولية لمحاربة الفساد في الجوار الإقليمي.

المصادر والمراجع

1. **Antony Blinken , targetin Syrian and Lebanese illicit drug trafficker , U.S. Department of State ,2023. Available at : https://www.state.gov/targeting-syrian-and-lebanese-illicit-drug-traffickers/**

2. **Celina Realuyo, Leveraging financial intelligence to counter transnational threat networks in the Americas , Dialogo Digital Military Magazine, 2019.**

3. **Economic and Social Commission Western Asia , illicit financial flows in the arab region , United Nations ,2018.**

4. **Elizabeth Silver and Catherine Johnson, anti-corruption :corporate transparency emerges as cornerstone of financial in-tegrity regulatory reforms, vedder price, 2021.**

5. **Europol , serious and organized crime threat assessment 2021 :a corrupting influence the infiltration and undermining of europes economy and society by organized crime , Luxembourg , publications office of the European union , 2021.**

6. **Global Financial Intergrity , illicit financial flow from developing countries 2002-2010, Washington, DC,2012. Available at:www.gfinterity.org/content/blogsection.**

7. **Global initiative against transnational organized crime , The Global Organized Crime Index 2021, P36. Avaibale at : https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2021/09/GITOC-Global-Organized-Crime-Index-2021.pdf**

8. **Global Initiative Against Transnational Organized Crime ,global organized crime index Lebanon , European Union , 2023.**

9. **Global Initiative Against Transnational Organized Crime ,global organized crime index Lebanon,O p.Cit.**

10. **Global Initiative Against Transnational Organized Crime, global organized crime index Lebanon ,Op.Cit.**

11. **IMF , the fight against illicit and tax avoidance related financial flows ,Washington DC, 2021.**

12. **IMF , the fight against illicit and tax avoidance related financial flows, Op.Cit.**

13. **Peter, Illicit financial flows and governance: the importance of disaggregation, Background Paper for the World Development Report. Washington, D.C, 2017,. Available at https://openknowledge. worldbank.org/handle/10986/26210.**

14. **Serious Fraud Office - Annual Report and Accounts 2020-2021: https://www.sfo.gov.uk/download/annual-report-and-accounts-2020-2021 /**

15. **Stephanie Gordon , Investigating white –collar crimes:legal tools and techniques , ACFE,2023, Available at : https://www.acfe.com/acfe-insights-blog/blog-detail?s=investigating-white-collar-crimes-legal-tools-and-techniques**

16. **United Financial Flows Office Drugs and Crime , crime-related illicit financial flows: latest progress, Vienna ,2023.**

17. **World bank , illicit financial flow, Washington , DC, world bank,2016.**

١٨. إس. تامر كافوجيل ، جاري نايت ، المعاملات التجارية الدولية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨.

١٩. الأمم المتحدة، التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الانسان وخطة التنمية ٢٠٣٠، نيويورك ،الامم المتحدة، ٢٠١٦.

٢٠. محمد عبد الرحمن ،استغلال النفوذ الوظيفي ، مجلة معارف للعلوم القانونية و

الاقتصادية ،ع٣ ، مجلد ٢، الجزائر، ٢٠٢١.

٢١. مصطفى مجدي هرجه، جرائم الرشوة الراشي والمرتشي والوسيط وجريمة استغلال النفوذ ، دار محمود للنشر، مصر، ٢٠١٢.

٢٢. الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام٢٠٢٢، فيينا، ٢٠٢٣.

٢٣. ياسر كمال الدين، جرائم الرشوة واستغلال النفوذ، منشأة المعارف ، مصر ، ٢٠٠٨.